مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلـد 6 العـدد 2 / ديسمبر 2020
ص ص: 444-461

تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

The Development of Indicators Measuring the Phenomenon of Inflation in Algeria during the Period 1990-2017

عزري حميد[1] *، خوني رابح[2]

[1]جامعة بسكرة، (الجزائر)، hamid.azri@univ-biskra.dz

[2]جامعة بسكرة، (الجزائر)، r.khouni@univ-biskra.dz

الاستلام: 20/ 2020/11 القبول: 2020/12/24 النشر:2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 من خلال عدد من المؤشرات، حيث تم تتبع تطور كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنوع من التركيز باعتباره المؤشر المعتمد في حساب معدل التضخم في الجزائر، إضافة إلى تحليل تطور كل من الرقم القياسي الضمني، معيار الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تضاعف سبع (07) مرات خلال فترة الدراسة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أفضت إلى تحرير مجموعة كبيرة من أسعار السلع، وهو الأمر الذي يستدعي ربط أي زيادة في الأجور بالزيادة في إنتاجية العمل.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الاستقرار النقدي، فائض الطلب، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This study aims to analyze the development of the phenomenon of inflation in Algeria during the period 1990-2017 through a number of indicators, whereby the development of each of the consumer price index was tracked with a kind of focus as it is the indicator adopted in calculating the rate of inflation in Algeria, in addition to analyzing the development of each of Implicit index, monetary stability criterion and surplus demand criterion.

* **المؤلف المراسل**

The study found a number of results, including that the consumer price index doubled 7 times during the study period as a result of the economic reforms that led to the liberalization of a large group of commodity prices, which calls for linking any increase in wages to the increase in labor productivity.

Keywords: *Inflation, Consumer Price Index, Monetary stability, Excess demand, Gross domestic product.*

1. مقدمة:

كان من الصعوبة بمكان القيام بعملية قياس ظاهرة التضخم في الجزائر، ذلك أن السلطات اعتمدت على النظام المخطط في تسييرها للاقتصاد الوطني، فالأسعار كانت تحدد بطريقة إدارية بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، إلا أن الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني خاصة في النصف الثاني من الثمانينات أثرت على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، ما عجل القيام بالإصلاحات الاقتصادية نتج عنها تحرير الأسعار بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذي أعطى للأسعار دورها الطبيعي في الحياة الاقتصادية.

من هذا المنطلق يمكن تقديم إشكالية الدراسة كما يلي: ما هو تفسير تطور مؤشرات قياس التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور أهم المؤشرات المستخدمة في قياس ظاهرة التضخم في الجزائر، مع التركيز على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره المؤشر المعتمد في حساب معدل التضخم في الجزائر.

– **منهجية الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تتبع تطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، باعتباره المنهج الأنسب في هذا النوع من الدراسات.

2. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر في حسابه لمعدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقوم دوريا بنشر بيانات سنوية، شهرية وفصلية، آخذا بعين الاعتبار سنة الأساس التي تعتمد على أساس معطيات مهمة، كعملية الإحصاء السكاني التي تكون كل عشر سنوات عادة.

ويتم حساب أسعار الاستهلاك عن طريق مؤشر "لاسبير"، حيث اعتمد "لاسبير" في حسابه لرقمه القياسي على الترجيح بواسطة سنة الأساس وذلك وفق الصيغة التالية:

$$PI(L)=\frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

حيث تمثل $\sum p_n q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة المقارنة.

وتمثل $\sum p_0 q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة الأساس.

ووفقا لذلك يعنى المؤشر بقياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم الاستدلالي عن معدل التضخم(مقراني، 2015، ص 109)

ويتكون مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر من 261 مادة ويمثله 791 صنف، تم اختيارهم على أساس معايير مثل النفقات السنوية، تكرارها وجدواها، وتستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لسنة 2000 والتي تعتبر سنة الأساس، أما سنة 2001 فاعتبرت سنة مرجعية لحساب المؤشر، وتصنف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات، ومجموعات فرعية ومواد، وهو ما يماثل توصيات منظمة الأمم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970(الديوان الوطني للاحصاء، 2016، ص8)، هذه المجموعات تكون مرجحة بأوزان حسب إنفاق كل فرد عليها:

-التغذية والمشروبات غير الكحولية، ووزنها المرجح 43.09%.

-الملابس والأحذية، ووزنها المرجح 7.45%.

-السكن وأعبائه، ووزنها المرجح 9.29%.

-الاثاث ولوازم المفروشات، ووزنها المرجح 4.96%.

- الصحة والعناية بالجسم، ووزنها المرجح 9.2%.

-النقل والاتصالات، ووزنها المرجح 15.85%.

-تربية وثقافة وترفيه، ووزنها المرجح 4.52%.

-مواد متنوعة (غير مصرح بها في موضع آخر)، ووزنها الترجيحي 8.64%.

ويتم حساب المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك على أساس ملاحظة تطور الاسعار في 17 مدينة وقرية داخل الجزائر، موزعة على 5 نواحي حسب المناطق الجغرافية من خلال مسح النفقات الاستهلاكية كما يلي:

-ناحية الجزائر: ولاية الجزائر، البليدة، تيزي وزو، بحاية (باغيلة).
-ناحية وهران: وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر (سعيدة).
-ناحية قسنطينة: قسنطينة، باتنة، بسكرة، القرارم (ميلة).
-ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس (الطارف).
-ناحية ورقلة: ورقلة.

ويتفق الكثير من المحللين على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو مستوى معيشة الأفراد، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "التغذية والمشروبات غير الكحولية" أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية الأفراد (بن البار، 2017، ص130).

من خلال الجدول رقم (01) بالملحق يلاحظ الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2017، حيث انتقل من 21.16 سنة 1990 الى 193.97 سنة 2017، أي بزيادة تقدر بأكثر من 7 أضعاف، ويمكن تقسيم فترة الدراسة من خلال تطور معدل التضخم إلى:

2.1. الفترة 1990-1999: بعد صدور القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار عرفت الجزائر تطبيق ثلاث برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، ما نتج عنه ارتفاع في المؤشر العام من 21.16 الى 95.68، ما يعني أن الاسعار تضاعفت أكثر من 3 مرات، ويمكن التمييز بين وتيرتين لارتفاع الاسعار في هذه الفترة:

أ-الفترة الاولى 1990- 1995: عرف معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة، إذ انتقل من 17.9% سنة 1990 إلى 31.70% سنة 1992، ليتراجع بسرعة سنة 1993 مسجلا 20.50%، ثم يعود للارتفاع سنتي 1994 و1995 مسجلا 29% و29.80% على الترتيب، هذا الارتفاع الكبير في معدل نمو المؤشر يعود إلى سياسات تحرير الأسعار المتماشية مع توصيات الصندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الاستعداد الائتماني، حيث وصلت نسبة أسعار السلع المحررة إلى أكثر من 80% من مجموع السلع المدرجة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وما عزز ذلك أيضا التخفيض في قيمة الدينار مقارنة بباقي العملات

في بداية الفترة كنتيجة لتخلي الجزائر عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام الصرف المرن، هذا التحول كان مدفوعا بعجز ميزان المدفوعات في ظل التراجع الرهيب في احتياطات الصرف الأجنبي، حيث انخفض الدينار أمام الدولار بصفة مستمرة، كان أشدها خلال عامي 1991 و1994 حيث بلغت نسبة التراجع 112% و50% على التوالي.

ب-الفترة الثانية 1996-1999: عرف معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا، فبعد أن سجل معدل 18.7% سنة 1996، تراجع إلى 5.7% سنة 1997، ليسجل 5% و2.6% سنتي 1998 و1999 على التوالي، السبب في هذا الاستقرار في الأسعار يعود إلى السياسات النقدية التقييدية، وسياسة الدخول المتشددة التي انتهجتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الموقع مع الصندوق النقد الدولي في أفريل 1994.

فبينما سمح تحرير الأسعار بتعديل الأسعار النسبية فقد كان تأثيره على رفع معدلات التضخم متدنيا للغاية بفضل سياسة نقدية تتسم بالحذر (كان أقل من 15% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك تحت سيطرة الحكومة أوائل سنة 1996)، حتى أنها فتحت المجال أمام إجراء هذه التعديلات دون تغذية الضغوط التضخمية، وساهم انتعاش الطلب على النقود في أعقاب جهود التثبيت الناجحة إلى ظهور نتائج جيدة على الأسعار (النشاشيبي، 1998، ص 70).

2.2. فترة 2000-2017: وهي مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي والتي هدفت إلى خفض معدلات البطالة مع السماح بارتفاع معدلات التضخم نوعا ما(عايب، 2010، ص 243)، ففي سنة 2000 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك نموا قارب الصفر، هذا الاستقرار في نمو الأسعار يعود إلى تحكم الدولة في نمو الكتلة النقدية في إطار السياسة النقدية التقشفية، إضافة إلى استقرار سعر صرف الدينار.

في سنة 2001 سجل معدل النمو في مؤشر أسعار الاستهلاك نموا كبيرا وصل إلى 4.1%، هذا الارتفاع يعود إلى الارتفاع الحاد في حجم الإنفاق العام نتيجة انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع المفرط في حجم الكتلة النقدية التي ارتفعت بنسبة 22.3% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000.

في السنوات 2002 و2003 و2004 سجل المؤشر العام للاستهلاك نموا يقدر بـــ 1.4%، 4.3% و4%، هذا التذبذب المحدود في معدل نمو المؤشر يعود إلى السياسة النقدية الصارمة المتبعة من قبل بنك الجزائر في تسييره لفائض السيولة المتوفر لدى البنوك التجارية، حيث أن معدل نمو فائض السيولة المصرفية سجل 36.29% سنة 2003،مقابل25.13% سنة2002، إضافة إلى قدرته على التحكم في نمو العرض النقدي في حدود المعدلات المسموح بها بين 14.8% و15.5%، في المقابل وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي استمرت الجزائر في إتباع سياسة مالية توسعية بهدف حفز النمو، مع الإشارة إلى استقرار التضخم المستورد في حدوده الدنيا خلال هذه السنوات.

أما خلال الفترة 2005–2008 عرف معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعا من 1.4% سنة 2005 إلى 4.9% سنة 2008، هذا الارتفاع في وتيرة النمو يرجع أساسا إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية (الجزائر، 2009، ص55)، كما عزز الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هذا النمو في المؤشر والذي رصدت له الدولة أموالا معتبرة، إضافة إلى ارتفاع الأجور والرواتب دون أن يقابلها زيادة مستوى الإنتاجية، أما ما خفف من حدة التضخم في هذه السنوات هو قدرة البنك المركزي على ضبط العرض النقدي، من خلال تحييده للسيولة المصرفية التي شهدت زيادة قياسية سنة 2007 وصلت إلى 74.47%.

في سنة 2009 سجلت الجزائر ارتفاعا قويا في مؤشر اسعار الاستهلاك بالرغم من آثار الازمة المالية العالمية في 2008، وذلك على عكس السنتين 2007 و2008 حيث أن مصدر التضخم في 2009 منشأه داخلي بالدرجة الأولى وليس مستوردا، ويعتبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في هذه السنة المحدد الرئيسي في العملية التضخمية.

عاد مؤشر أسعار الاستهلاك للانخفاض سنة 2010 مسجلا 3.9%، هذا الانخفاض يعود بالأساس إلى تراجع معدل النمو في أسعار المواد الفلاحية الأساسية المستوردة، ولو أن أسعار السلع الغذائية في هذه السنة عرفت ارتفاعا معتبرا ولكن أقل ضعفا بشكل واضح مقارنة بالعامل الأول، ليرتفع نمو مؤشر أسعار الاستهلاك مجددا سنة 2011 مسجلا 4.5%، فبالرغم من بقاء مسببات ارتفاع الأسعار المسجلة في سنة 2010 قائمة، إلا أن الارتفاع المعتبر في كتلة الأجور والمرتبات المرتبط بالارتفاع القياسي في

حجم الطلب الكلي المحلي وتكاليف الإنتاج والذي يقابله جهاز إنتاج وطني لا يتسم بالمرونة الكافية أدى إلى ارتفاع المؤشر.

معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في 2012 بلغ مستويات قياسية، حيث تكمن أهم محددات التضخم في 2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم ب 84 ٪، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة، وبدرجة أقل ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص53).

في سنتي 2013 و2014 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعا معتبرا مسجلا 3.3% و2.92%، هذا التراجع يعود إلى استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة، وكذلك استقرار أسعار الخضر والفواكه الطازجة، وما دعم ذلك الاستقرار النسبي للطلب الإجمالي ووفرة العرض من المنتجات.

وبداية من سنة 2015 عرف مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعا مسجلا 4.8%، 6.4% و5.59% سنوات 2015، 2016 و2017 على الترتيب، فبعد أن سجلت أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة تراجعا بعد سنة 2012، سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2017، حيث ساهمت بنسبة 64% في تضخم أسعار السلع الغذائية، أما نمو الكتلة النقدية فسجل 8.4% سنة 2017 بعد أن سجل 0.8% في 2016، كما أن استمرار الأزمة الاقتصادية في الجزائر مع تراجع صادراتها النفطية دفعها إلى تقليص نفقاتها، ما حدّ من ارتفاع الأسعار في 2017.

يشار إلى أن تضخم الأسعار في الجزائر أصبح هيكليا وليس ناتجا عن صدمات داخلية وخارجية فقط، حيث يكمن العامل الأول والذي قد يكون الأساسي في اختلالات السوق الناتجة عن اختلالات تنظيمية، خصوصا الغموض في تكوين الأسعار بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاعات الأجور غير المرتبطة بشكل مباشر بنمو الإنتاجية (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص65).

3. الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي):

بالرغم من الأهمية التي يوليها الاقتصاديون لمؤشر أسعار الاستهلاك في تحليلهم لتطور الأسعار، إلا أن هذا المؤشر يحمل في طياته العديد من العيوب، من بين هذه النقائص (بن البار، 2017، ص130-131):

-مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط.

-الاقتصار على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط، مع إهمال المناطق والأسواق الأخرى.

-عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر إضافة إلى أوزانها تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات، الواقع أن هذه المدة أكبر بكثير، فالمعطيات التي تتوفر حاليا على مستوى الديوان الوطني للإحصاء تعتمد على نتائج مسح 1989، إضافة إلى ذلك توجد الإشكاليات المتعلقة بنوع السلع والخدمات المختارة إلى جانب القوانين المتعلقة بها.

-مؤشر سعر الاستهلاك خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك، وبالتالي لا يتضمن أسعار السلع الأخرى كأسعار الجملة وأسعار السلع الوسيطة.

للقضاء على الصعوبات السابقة اعتمد الرقم القياسي الضمني في حساب التضخم.

يحسب الرقم القياسي الضمني للإنفاق الاستهلاكي عند الأسعار الثابتة، حيث يقوم بتقسيم مقادير السعر الجاري على مقدار السعر الثابت، وهو ما يسمى بمؤشر "باش"(تومي، دون سنة النشر، صفحة 61)، ومنه فإن مكمش السعر الضمني للإنفاق الاستهلاكي في السنة (j) هو:

$$P_{cj} = (C_{jj} / C_{j0}) \times 100$$

حيث تمثل P_{cj} المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في السنة (j) ;

C_{jj} تمثل الناتج المحلي بالأسعار الجارية في السنة (j) ;

وتمثل C_{j0} الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في السنة (j).

ما يميز هذا المؤشر أنه يشمل جميع السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد، سواء كانت وسيطة أو نهائية، كما أنه يضم جميع الاسعار سواء كانت أسعار تجزئة أو أسعار جملة، كما لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها (سليمان، دون سنة النشر، صفحة 56).

يلاحظ من الجدول رقم (02) بالملحق أن المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ارتفع بشكل متباين وغير منتظم خلال الفترة (1990-2017) وأحيانا سجل معدل نمو سالب، فقد ارتفع من 19.85سنة 1990 إلى 87.03 سنة 1996، هذا

الارتفاع يعود إلى التضخم الجامح الذي عرفته الجزائر خلال عقد التسعينات نتيجة لإلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع والخدمات من جهة، ومن أخرى لسياسة التوسع النقدي في تلك المرحلة، وابتداء من سنة 1997 عرف المؤشر الضمني معدلات نمو معقولة كنتيجة للسياسة الصارمة في مراقبة تطور الكتلة النقدية، لتبدأ في الارتفاع مجددا مع بداية الألفية الثانية مع تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، ذلك أن المؤشر الضمني يحتوي على أسعار السلع الإنتاجية، وكذا أسعار البترول، هذا الأمر استمر إلى غاية سنة 2009 حيث انخفض المؤشر بنسبة 11.19% نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وباعتبار أن معظم الصادرات مقومة بالدولار، ومعظم الواردات مقومة بالأورو، فإن الفارق كلف الخزينة مبالغ كبيرة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014، تراجعت مداخيل الجزائر من المحروقات التي تشكل 98% من صادراتها الإجمالية، ما أدى إلى تراجع المؤشر الضمني ليسجل معدلات نمو سالبة سنتي 2014 و2015، مع تحسن طفيف سنتي 2016 و2017.

4. معامل الاستقرار النقدي:

تحتوي الكتلة النقدية على وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الاعوان الاقتصاديين داخل البلاد (بلعزوز، 2008، ص167)، وبالتالي فإن الكتلة النقدية في الجزائر تضم العناصر التالية (اكن، 2011، ص198):

-**النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

-**النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والاحتياط والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة العمومية، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب إلى حساب آخر.

- **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات الإقراض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وبالتالي فإننا سنكتفي بالمجمع النقدي عندنا رصدنا لتطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر.

ويستند معامل الاستقرار النقدي على منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، والتي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وتبعا لهذه النظرية فإن معامل الاستقرار النقدي يمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

حيث تمثل B: معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$ معدل التغير في الكتلة النقدية.

$\frac{\Delta y}{y}$ معدل التغير في الدخل الوطني.

ونعالج ثلاث (03) حالات من خلال الصيغة التالية:

- **الحالة الأولى:** $\frac{\Delta M}{M}=\frac{\Delta y}{y}$ أو B=0، أي معدل التغير في كمية النقود تساوي معدل التغير في الدخل الوطني، وهي حالة تعكس الاستقرار النقدي.
- **الحالة الثانية:** $\frac{\Delta M}{M}<\frac{\Delta y}{y}$ أو B<0، أي أن التغير في كمية النقود أقل من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي السالب، وهو ما يكشف عن عجز في القدرة الشرائية لدى الافراد يقل عن ماهو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق، وهو ما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.
- **الحالة الثانية:** $\frac{\Delta M}{M}>\frac{\Delta y}{y}$ أو B>0، أي أن التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي الموجب، وهو ما يكشف عن فائض قدرة شرائية لدى الأفراد يفوق ما هو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق، وإذا ما استمر معامل الاستقرار النقدي في الارتفاع فإن ذلك يدفع القوى التضخمية نحو الارتفاع.

ويلاحظ من الجدول رقم (03) بالملحق أن معامل الاستقرار النقدي عرف استقرارا خلال الفترة (1990-2017) باستثناء سنة 1998 حيث سجل طفرة كبيرة وصلت إلى 26.1 إضافة إلى سنة 2001، مع تسجيله لقيم سالبة سنتي 2009 و2015.

سجل معامل الاستقرار النقدي استقرارا خلال بداية التسعينات، حيث تم تسجيل ضغوطا انكماشية بعدم تتجاوز قيمة المعامل الواحد (1) إلى غاية سنة 1996، إلا في سنتي

1990 و1993، هذا الانخفاض في معامل الاستقرار النقدي يعود إلى النمو الكتلة النقدية لم يساير النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن معدل التضخم خلال هذه الفترة سجل معدلات قياسية، ما يدعوا إلى تفسير هذه الضغوط التضخمية أنها ليست نقدية، ليسجل المعامل ارتفاعا حادا سنة 1998 والذي يعتبر الأعلى خلال فترة الدراسة مسجلا 26.1، هذا التطور يعود إلى الانكماش الشديد الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي (0.01%) في مقابل ذلك سجل نمو الكتلة النقدية معدلا قياسيا قدر بـــ 27.24%، بعد ذلك تراجع معامل الاستقرار النقدي دون الواحد (1) إلى غاية سنة 2001 الذي سجل فيها 8.88 وذلك بسبب الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، ليستقر المعامل بعد ذلك إلى غاية سنة 2009 حيث سجل قيمة سالبة تقدر بـــ 0.32، وذلك نتيجة للرقابة الصارمة على نمو الكتلة النقدية من جهة (3% فقط) في حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي انكماشا قدر بـــ 9% بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية والتي كان من نتائجها تراجع مداخيل البلاد من المحروقات بشكل حاد، ونتيجة للازمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت الجزائر بداية من سنة 2014، سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة سالبة سنة 2015 مرة أخرى، وذلك لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل استمرار بنك الجزائر في تسييره الصارم لنمو الكتلة النقدية في حيث لم يتجاوز نموها معدل 10%.

5. معيار فائض الطلب:

بالإضافة إلى المعايير الثلاث السابقة في حساب الفجوة التضخمية، هناك أيضا معيار فائض الطلب الذي لا يقل أهمية باعتباره يستند إلى النظرية الكينزية في تحليلاتها حول الطلب الفعال وأسباب حدوث التضخم.

ويستفاد من هذا المعيار أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار، حيث يواجه الاقتصاد حالة من التضخم البحت(غزلان، 2002، صفحة 316)، وبالتالي فإن فائض الطلب أو الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي مقدار الطلب الفعال المتوقع وبالمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس، حيث أن هذا الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الارتفاع(الحلاق و العجلوني،

2010، صفحة 193)، ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب بدلالة إجمالي فائض الطلب عبر العلاقة التالية:

$$D_x = (C_p + C_G + I + E) - GDP$$

وتمثل:

D_x: إجمالي فائض الطلب.

C_p: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

E: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

حيث إذا زاد الإنفاق الإجمالي بالأسعار الجارية على مجموع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الإجمالي وبالتالي حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04) بالملحق أن حجم فائض الطلب في الجزائر عرف تزايدا خلال الفترة 1990–2017 حيث انتقل من 350.602 مليار دينار سنة 1990 إلى 20077.124 مليار دينار سنة 2017، أي بزيادة تعادل 17726.522 مليار دينار، ففي الفترة 1990–1995 ارتفع فائض الطلب بـــ 1479.45 مليار دينار، أما في الفترة 1996–1999 فقد ارتفع فائض الطلب بـــ 622.062 مليار دينار، هذا التراجع يرجع إلى سياسة الدخول المتشددة وتحرير الأسعار، والتراجع عن الكثير من البرامج الاستثمارية، وذلك في إطار تدابير برنامج التعديل الهيكلي، ليأخذ حجم فائض الطلب اتجاها متسارعا بعد ذلك حيث بلغ حجمه خلال الفترة 2000–2008 حوالي 46139.34 مليار دينار كنتيجة للبرامج الإنمائية التي أطلقتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي استهلكت الكثير من الأموال، ليتراجع نمو الفائض بعد ذلك خاصة بداية من السنة 2015 حيث أن تراجع صادرات المحروقات إلى أكثر من النصف دفع السلطات إلى اعتماد سياسة مالية متشددة، فجمدت الزيادة في الأجور، والتوظيف في الوظيفة العمومية، واعتمدت على نظام الحصص في الاستيراد.

إن الجدول رقم (04) يثبت أن الارتفاع المضطرد في نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سنة إلى أخرى أحدث فجوة تضخمية حقيقية في الاقتصاد ناجمة عن عدم قدرة الناتج المحلي عن استيعاب الحجم الهائل من الإنفاق الكلي.

6. الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تحليل تطور مؤشرات حساب ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990–2017، حيث تم التطرق إلى تتبع تطور كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، **الرقم القياسي الضمني**، معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المتمثلة في 1990–2017، وقد تم التركيز على المؤشر الاول باعتبار أن السلطات العمومية تعتمد عليه لحساب معدل التضخم في الجزائر، وانطلاقا مما تقدم من تحليل يمكن تقديم النتائج التالية:

– تتعدد طرق حساب معدل التضخم، هذا الاختلاف إنما يعود إلى اختلاف التفسيرات الاقتصادية لظاهرة التضخم، فإذا كان معيار معامل الاستقرار النقدي يستند على منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، فإن معيار فائض الطلب يستند في جوهره على المدرسة الكينزية في تحليلها للطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار.

– تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أحد المؤشرات الهامة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والتخطيطية، فهو يعكس التغيرات النسبية التي تطرأ على مستويات الأسعار في فترات زمنية معينة.

– يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر في حسابه لمعدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ونظرا صعوبات في عملية الاحصاء يكتفي الديوان بتتبع تطور الاسعار في الجزائر الكبرى فقط.

– الارتفاع الكبير في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خاصة خلال فترة التسعينات يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أفضت إلى تحرير مجموعة كبيرة من أسعار السلع.

– استقرار معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في أغلب السنوات التي شملتها الدراسة يدعوا إلى تفسير الضغوط التضخمية في الجزائر على أنها ليست نقدية.

– إن الارتفاع المضطرد في نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سنة إلى أخرى في الجزائر أحدث فجوة تضخمية حقيقية في الاقتصاد ناجمة عن عدم قدرة الناتج المحلي عن استيعاب الحجم الهائل من الإنفاق الكلي.

انطلاقا مما تقدم يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

– العمل على تحفيز القطاع الإنتاجي الوطني بغرض زيادة مرونته، كدعم القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي ...الخ من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

– ضرورة ربط أي زيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية تجنبا لاي زيادة في تكاليف الإنتاج، والتي تنعكس في النهاية في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار.

– الحد من أي زيادات في الرواتب والأجور خلال المدى القصير، لأنه سيدعم أكثر فائض الطلب المحلي، وبالتالي زيادة الضغوطات التضخمية في الاقتصاد.

7. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

بن علي بلعزوز. (2008). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، *ط3*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

صالح تومي (بدون سنة النشر)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.

النشاشيبي كريم وآخرون (1998). الجزائر:تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن: الصندوق النقد الدولي.

مجدي عبد الفتاح سليمان(بدون سنة النشر)، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

محمد عزت غزلان (2002)، اقتصاديات النقود والمصارف، بيروت: دار النهضة العربية.

وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

- **الاطروحات:**

امحمد بن البار. (2017). أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986–2014 دراسة تحليلية قياسية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

حميد مقراني. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988–2012. أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بومرداس: جامعة امحمد بوقرة.

لونيس أكن (2011). السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)، أطروحة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

- **التقارير:**

بنك الجزائر. (2009). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

بنك الجزائر. (2013). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

بنك الجزائر. (2014). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

بنك الجزائر. (2018). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

الديوان الوطني للإحصاء، (2016) مؤشر اسعار الاستهلاك .الجزائر.

Banque d'Algérie (2016)، Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Statistique Monétaire 1964-2005, Hors-série.

ONS (2011) , Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.

- **مواقع الأنترنت:**

بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2018&locations=DZ&start=1990

بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2017&locations=DZ&start=1990&view=chart

8. الملاحق:

الجدول رقم (01): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر الكبرى خلال الفترة (1990-2017)

السنة	المؤشر	نسبة التغير
1990	21.16	17.90
1991	26.64	25.90
1992	35.08	31.70
1993	42.28	20.50
1994	54.54	29.00
1995	70.79	29.80
1996	84.03	18.70
1997	88.82	5.70
1998	93.26	5.00
1999	95.68	2.60
2000	95.97	0.30
2001	100	4.2
2002	101.43	1.4
2003	105.75	4.3
2004	109.95	4
2005	111.47	1.4
2006	114.05	2.3
2007	118.24	3.7
2008	123.98	4.9
2009	131.10	5.7
2010	136.23	3.9
2011	142.39	4.5
2012	155.10	8.9
2013	160.11	3.3
2014	164.77	2.92
2015	172.65	4.8
2016	183.7	6.40
2017	193.97	5.59

Source : - ONS (2011) , Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.

الجدول رقم (02): تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

السنة	المؤشر	معدل النمو
1990	19.85	30.26
1991	30.52	53.79
1992	37.21	21.93
1993	42.28	13.62
1994	54.58	29.08
1995	70.17	28.58
1996	87.03	24.02
1997	93.12	7
1998	90.21	-3.13
1999	100	10.86
2000	122.65	22.65
2001	122.06	-0.48
2002	123.67	1.31
2003	133.96	8.33
2004	150.37	12.25
2005	174.60	16.12
2006	193.05	10.56
2007	205.45	6.42
2008	137	15.36
2009	210.48	-11.19
2010	244.33	16.08
2011	288.89	18.24
2012	310.51	7.48
2013	310.31	-0.06
2014	309.41	-0.29
2015	289.26	-6.51
2016	293.63	1.51
2017	306.64	4.43

Source : World Bank, World Development Indicators, https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2017&locations=DZ&start=1990&view=chart 01-01-2020

الجدول رقم (03): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)

السنة	M_2(مليار دينار)	$\frac{\Delta M_2}{M_2}$	GDP (مليار دينار)	$\frac{\Delta GDP}{GDP}$	معامل الاستقرار النقدي
1990	343.005	0.3223	555.8	0.313	1.03
1991	415.27	0.2107	844.499	0.5194	0.41
1992	515.902	0.2423	1048.2	0.2412	1.00
1993	627.427	0.2162	1165	0.1114	1.94
1994	723.514	0.1531	1491.5	0.2803	0.55
1995	799.562	0.1051	1990.6	0.3346	0.31
1996	915.058	0.1444	2570	0.2911	0.50
1997	1081.518	0.1819	2780.199	0.0818	2.22
1998	1592.461	0.4724	2830.500	0.0181	26.10
1999	1789.350	0.1236	3238.197	0.1440	0.86
2000	2022.534	0.1303	4123.513	0.2734	0.48
2001	2473.516	0.2230	4227.113	0.0251	8.88
2002	2901.532	0.1730	4522.773	0.0699	2.47
2003	3354.422	0.1561	5252.321	0.1613	0.97
2004	3738.037	0.1144	6149.116	0.1707	0.67
2005	4146.906	0.1094	7561.984	0.2298	0.48
2006	4827.6	0.1641	8501.635	0.1243	1.32
2007	5994.6	0.2417	9352.886	0.1001	2.41
2008	6955.9	0.1604	11043.703	0.1808	0.89
2009	7173.1	0.0312	9968.025	-	-0.32
2010	8280.7	0.1544	11991.563	0.2030	0.76
2011	9929.2	0.1991	14588.97	0.2166	0.92
2012	11013.3	0.1092	16209.598	0.1111	0.98
2013	11941.5	0.0843	16647.919	0.0270	3.12
2014	13686.7	0.1461	17228.597	0.0349	4.19
2015	13704.5	0.0013	16712.685	-	-0.04
2016	13816.3	0.0082	17525.109	0.0486	0.17
2017	14974.6	0.0838	18594.112	0.0610	1.37

Source :

Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Statistique Monétaire 1964-2005, Hors-série, Juin 2006, pp 31-49.

-بنك الجزائر، التقارير السنوية.

-بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2018&locations=DZ&start=1990 (26-11-2019)

الجدول رقم (04): تطور الانفاق الوطني الإجمالي واجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. الوحدة: مليار دينار

السنة	اجمالي الانفاق الوطني (بالأسعار الجارية)	اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار	فائض الطلب	معدل نمو فائض الطلب (%)	فائض الطلب/الناتج المحلي الإجمالي
1990	564.1	213.498	350.6	-	164.22
1991	797.9	210.936	586.9	67.42	278.27
1992	1033	214.733	818.2	39.41	381.06
1993	1181.8	210.223	971.5	18.74	462.16
1994	1544.04	208.331	1335.	37.48	641.15
1995	2046.3	216.248	1830.	37.01	846.27
1996	2420.5	225.114	2195.	19.96	975.23
1997	1.2514	227.590	2286.	4.15	1004.66
1998	7.2828	239.198	2589.	13.25	1082.58
1999	3.3064	246.852	2817.	8.80	1141.35
2000	3246	252.283	2993.	6.26	1186.65
2001	9.3606	263.919	3342.	11.67	1266.67
2002	4076.2	278.699	3797.	13.60	1362.58
2003	4.4497	298.765	4198.	10.56	1405.33
2004	3.5263	311.612	4951.	17.94	1589.06
2005	8.5812	329.997	5482.	10.73	1661.47
2006	4.6215	335.607	5879.	7.24	1751.99
2007	7.7276	347.018	6929.	17.86	1996.92
2008	5.8916	353.958	8562.	23.56	2419.08
2009	10026	359.622	9666.	12.89	2687.93
2010	4.11149	372.569	10776	11.49	2892.57
2011	2.13115	383.001	12732	18.14	3324.33
2012	9.14851	395.64	14456	13.54	3653.89
2013	16180.3	406.717	15773	9.11	3878.27
2014	17522.8	422.173	17100	8.41	4050.62
2015	18944.1	437.793	18506	8.22	4227.18
2016	19998.3	452.240	19546	5.62	4322.05
2017	20536.6	459.476	20077	2.72	4369.57

المصدر:

- بيانات البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 02-01-2019.
http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart
- بن البار امحمد، 2014، ص 134،
- تم الاعتماد في حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنوات 2015، 2016 و2017 على تقرير بنك الجزائر السنوي 2017، ص 140.